



حمد بن جاسم توفيق
عن التغريد عندما تعلق
الأمر بفساد أخيه

كاص 19.3



لعبة نيوتن
يجسد خيبة جنة
الغرب الموعودة

كاص 17



مساران أميركيان
دبلوماسي وعسكري
لمواجهة التعنت الحوثي

كاص 3



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الإثنين 2021/05/10

28 رمضان 1442

السنة 43 العدد 12056

Monday 10/05/2021

43rd Year, Issue 12056

العرب

الرئيس التونسي يحاول فرض نفسه قائداً أعلى للقوات الأمنية

واعتبر سفيان المخلوفي النائب

في البرلمان عن التيار الديمقراطي أن الرئيس قيس سعيد لم يدخل في أي جدال يخص وزارة الداخلية سابقاً، لكن ما شاب العديد من التعيينات على مصالح حساسة في وزارة الداخلية من شبهاً وما يفعله رئيس الحكومة من توليه بالنيابة لوزارة الداخلية وتعيينه لأشخاص على أساس الولاء يبدو أنه آثار حفيظة رئيس الدولة.

وقال المخلوفي لـ "العرب" إن الفشل الذريع لهشام المشيشي في إدارة الدولة على جميع الأصعدة ومحاولاته لتوظيف وزارة الداخلية وتجسير عملها لصالحه الشخصي وصالح حزامه السياسي هو ما يدفع قيس سعيد إلى اعتبار أن كل القوات المسلحة تعود له بالظن بما أنه القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس مجلس الأمن القومي.

وتابع "الأكد أنه على كل الفاعلين في البلاد إبعاد أجهزة الأمن عن التوظيف السياسي، ورئيس الجمهورية في ظل الوضع السياسي المعقد وأزمة الحكم الحالية يعول العديد منا عليه للوقوف ضد أي توظيف لأجهزة الأمن والقوات المسلحة في غير مهامها الوطنية".

واعتبر الناشط السياسي عبدالعزيز القطي أن الرئيس قيس سعيد أعلن منذ بداية العام الجاري أنه القائد الأعلى للقوات المسلحة العسكرية والمدنية، وقد كلفه ذلك إقالة توفيق شرف الدين من منصبه كوزير للداخلية آنذاك كرد فعل من رئيس الحكومة الذي وصفه بـ "المتمرد والمتحصر بحركة النهضة الإسلامية".

وقال لـ "العرب" إن قيس سعيد الذي يعي أهمية هذه الوزارة بالنسبة إلى حركة النهضة الإسلامية التي تحكم قبضتها منذ العام 2011 على جزء منها، أراد من خلال تأكيد مرة أخرى على أن وزارة الداخلية هي من مشمولاته، تخليص هذه الوزارة من سيطرة حركة النهضة بتواطؤ من رئيس الحكومة.

وشدد على أن قيس سعيد يريد إرساء أمثال الأحرار السياسية، وهو واستقلال الأحزاب السياسية، وهو بصدد الضرب على أيادي العابثين بهذه المؤسسة الحساسة خاصة وأن الخناق اليوم يضيق شيئاً فشيئاً على حركة النهضة وشركائها المتهمين جميعاً بالإرهاب والفساد.

الجمعي قاسمي

تونس - بعثت الزيارة التي قام بها

الرئيس التونسي قيس سعيد إلى مقر وزارة الداخلية ليشارك خلالها موظفي الوزارة وضباطها مائدة الإفطار رسالة بأنه المسؤول عن القوات الأمنية لاسيما في غياب رئيس الحكومة هشام المشيشي الذي يتولى إدارة هذه الوزارة بالنيابة. وبدا توفيق هذه الزيارة الذي تداخلت في تحديده جملة من العوامل السياسية والأمنية، أنه لم يأت من فراغ، ولا هو عفوي، وإنما كان مقصوداً ومحدداً بأهداف وغايات تدرج في سياق معركة السيطرة على هذه الوزارة السيادية.

ورسمت الكلمة المقتضية التي وجهها الرئيس قيس سعيد إلى موظفي هذه الوزارة وكوادرها وضباطها صورة جديدة لحجم التطور المفصلي الذي تنطوي عليه هذه المعركة، من خلال تأكيد على موقفه المعلن سابقاً والذي أثار جدلاً كبيراً، أي أنه القائد الأعلى للقوات المسلحة بشقيها العسكري والأمني.

وبعث في نفس الوقت بالعديد من الرسائل أكثر من اتجاه بقوله إن "كل من يعتقد أنه يمكن أن يوظف جهازاً من أجهزة الدولة لفائدته فهو خارج التاريخ"، مؤكداً في نفس الوقت أنه سيعمل على "توحيد الدولة لأن هناك من يريد أن يكون له نصيب في الدولة.. هذه دولة كل التونسيين وليست دولة أحد". ودعا في المقابل رجال الأمن في بلاده إلى عدم الرضوخ للضغوط قائلًا "تواجهون الكثير من الضغوط، ولكن من يواجه منكم أي ضغط لخدمة أي كان فليعلم أنني أقف معكم على نفس الجبهة حتى نواجه هؤلاء، لأن الدولة ليست غنيمية يقتسمها البعض أو يرتب هذا البعض لقسمتها".

وتتهم أوساط تونسية حركة النهضة باستعمال المؤسسة الأمنية كعصا غليظة لتأييد معارضي أخونة السلطة مستندة في اتهاماتهم على تدخل الشرطة في أكثر من مناسبة لقمع احتجاجات واعتصامات مناوئة للحركة كان أبرزها فض اعتصام بالقوة للحزب الدستوري الحر من أمام مقر الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين بتونس، إضافة إلى اقتحام قوات الأمن لمقر وكالة تونس أفريقيا للبناء على خلفية اعتصام نفضة الصحافيين ضد تعيين كمال بن يونس المتهم بالولاء للنعضة.

تصفية مستمرة لقادة الحراك العراقي استباقاً للانتخابات

اغتيال الوزني يحصر معركة الحراك مع الأحزاب الشيعية المرتبطة بإيران



اغتيال الوزني لأنه طالب باستعادة العراق المخطوف

وأكد على أن من لا يريد الاستفادة من دروس التاريخ ذلك شأنه، ولكن استهداف قادة الحراك هو عملية تسريع في إنهاء العملية السياسية المتهاكلة ودماء الشهداء التشرينيين هي طاقة إيجابية وقوة دفع كبيرة للحراك الذي يمثل الولاية المتجددة.

وشدد المشهداني على أن العملية السياسية بشكلها الحالي تلفظ أنفاسها الأخيرة ولم تعد صالحة للبقاء وهذا الملف مطروح على منضدة التفاوض بين اللاعب الإقليمي واللاعب الدولي الكبير، وما تخشاه جميع الأطراف الحاكمة ومن يدعونها أن يكون البديل تشرينياً يرفع شعاراً واضحاً.

وقال شهاو القره داغي مستشار مركز العراق الجديد للبحوث والدراسات الاستراتيجية إن منظومة الأحزاب الفاسدة "لا تستطيع التخلي عن العقلية

الولائية، مؤكداً أن الاغتيالات تحفز الكثير من النشطاء الذين كانوا يفضلون العمل بهدوء على المواجهة، وهذا يعني أن اغتيال قادة الحراك لن يقضي عليه بل يعيد تجديده في المجتمع بوصفه الحل الوحيد لازمة البلاد السياسية.

وقال السياسي والناشط في انتفاضة تشرين جبار المشهداني "لا يمكن إجهاض انتفاضة تشرين لأنها حركة مجتمعية وليست قائمة انتخابية، وما يجري من استهداف لرموزها هو رد فعل على تدهور وضع الجهة التي تستهدفهم وشعورها بالوهن واقتراب مرحلة بداية النهاية".

ودفع اغتيال الوزني كثيرين إلى إدانة الأحزاب الشيعية، وهو تطور جديد ومهم في سياق الحراك، فكلما ورد مصطلح "الأحزاب الشيعية" كانت إيران حاضرة. ويرى سياسي عراقي أن فهم حدود مصطلح الأحزاب الشيعية يتطلب إبعاد الصوريين من جهة والقوى الليبرالية أو المعتدلة أو الوسطية، مثل مصطفى الكاظمي وبعض القوى الشيعية غير المرتبطة بإيران، من جهة أخرى، الأمر الذي يجعل معركة الحراك القادمة مع الأحزاب الشيعية التي ترتبط بإيران حصاراً.

وعبر السياسي العراقي الذي فضل عدم ذكر اسمه في تصريح لـ "العرب" عن خشنيته إلا يتمكن الكاظمي من تحييد نفسه عن هذه الأحزاب بحكم موقعه في رئاسة الوزراء.

وقال "يمكننا الآن أن نرصد نبرة النقد اللاذع للأحزاب الشيعية المرتبطة بإيران لدى نشطاء وصحافيين ومؤيدين في الداخل. ويطال النقد السلطة الشيعية، وهي سلطة العقيدة الولائية التي تخيف جميع مؤسسات الدولة وترتهنها".

وقال السياسي العراقي المستقل جبار المشهداني "إن رغبة الشطرنج العراقية واضحة للعالم واللاعبين وشروط اللعب" موضحاً أن "انتفاضة تشرين وأبطالها هي التغيير الذي غير اللعبة وشروطها وأربع اللاعبين محليين وإقليميين".

وأضاف المشهداني في تصريح لـ "العرب" "لأن انتفاضة تشرين تعلمت الدرس جيداً مما سبقها فلم تصح عن قادتيتها ومنظمتها فاجهدت القوى المضرة من الحراك الشعبي في البحث والتفتيح والمتابعة".

كربلاء (العراق) - شكّل اغتيال إيهاب جواد الوزني الناشط البارز في الحراك الاحتجاجي في العراق عملية استفزاز مقصودة من قبل الميليشيات الشيعية التي تفضل استئناس المواجهة مع المحتجين في الشارع على إجراء انتخابات مبكرة غير مضمونة النتائج لها وللأحزاب المرتبطة بها.

وعُرف الوزني رئيس تنسيقية الاحتجاجات في كربلاء، جنوب بغداد، بأنه من أبرز الأصوات المناهضة للفساد وسوء إدارة الدولة والمناذبة بالحد من نفوذ إيران والجماعات المسلحة في المدينة الشيعية المقدسة.

وتكشف اغتيال الوزني أن القوى التي تجهض الانتفاضة العراقية لا تلجأ إلى التخوف المفيد بالنسبة إليها مع المحتجين في الشوارع والميادين، بل تستهدف قادة الحراك لتجهض كل تخطيط شعبي في هذه المرحلة.

وبعد اغتيال مئات من الناشطين في الانتفاضة العراقية والطبيبة سعاد العلي وريهام يعقوب ورسام الكاريكاتير حسين عادل وزوجته سارة طالب في البصرة، والناشط أمجد الدهامات في ميسان والناشط فاهم الطائي في كربلاء والمحلل السياسي هشام الهاشمي في بغداد، اغتيل الوزني فجر الأحد في كربلاء.

ويمثل اغتيال قادة انتفاضة تشرين في المدن العراقية فرصة للميليشيات الولائية لإخلاء الساحات من قادة الحراك، كما هي فرصة السياسيين العراقيين للتخلص من حيازة قادة الانتفاضة، بالتزود بعدم وجود مثل هؤلاء القادة مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية في أكتوبر المقبل.

إلا أن نشطاء الانتفاضة لا يتفقون مع هذه القراءة التي تطمح إليها الميليشيات



لا يمكن إجهاض انتفاضة تشرين لأنها حركة مجتمعية وليست قائمة انتخابية

شهاو القره داغي

لا أهمية للحديث عن بيئة مناسبة للانتخابات في ظل استمرار تصفية النشطاء

ملف الانقلاب لم يغلق في فرنسا: ضباط يتبنون تحذيرات زملائهم المتقاعدين من تفكك الدولة

وقال جيفري لوجون مدير تحرير المجلة الأسبوعية "هذا مقال جديد من عسكريين في الخدمة الفعلية هذه المرة. لقد فكروا فينا لأننا نشرنا المقال السابق"، وأضاف أن "هؤلاء العسكريين طلبوا إبقاء أسمائهم طي الكتمان".

وتكمن أهمية المقالين في أنهما صارا يعكسان وجهة نظر شعبية سائدة وأن الضجة التي أثيرت تعبر عن غليان سياسي



جان دانيال ليفي بشكل عام، لدى التي أعرب عنها الجنرالات

المف وقاتلت إن أي إخلال جنائي لم يحدث، وهو ما اعتبره محللون تحركاً على أعلى مستوى في فرنسا للملحة الأمر قبل أن يستفحل ويمتد إلى قطاعات الأمن الأخرى، خصوصاً أجهزة الشرطة التي تجد نفسها في معركة مفتوحة مع الإرهاب والوفاة في الضواحي وتتهم بانها تحيزت ضد حركة "السترات الصفراء" وقمعتها في حين تتغاضى عن الإسلاميين.

لكن غلق الملف قضائياً لم يمنع من تفاعله بشكل خطير بعد أن أعلنت نفس المجلة المحافظة المتشددة أنها بصدد نشر مقال ثانٍ ولكن موقع من مجموعة من العسكريين الفرنسيين ممن لا يزالون في الخدمة.

الحس الوطني وأعربوا عن استعدادهم "لدعم السياسات التي تأخذ في الاعتبار الحفاظ على الأمة". وجاء المقال في الذكرى الستين لانقلاب فاشل نظمته قيادة في الجيش الفرنسي ضد الرئيس الفرنسي شارل ديغول عام 1961 احتجاجاً على ما اعتبروه تراخيها في التعامل مع ملف الحرب في الجزائر والعزم على الانسحاب منها.

وأثار المقال ردود فعل مستهجنة واعتبر أن الجيش "المحايد" نظرياً يتدخل في شأن سياسي ليس من اختصاصه، ودعا سياسيون ورجال فكر إلى محاكمة الموقعين. لكن النيابة العامة بعد فتحها تحقيقاً في الأمر سارعت إلى إغلاق

باريس - كان ملف "الانقلاب العسكري" في فرنسا على وشك أن يغلق بعد أن وزعت مجموعة من كبار الضباط المتقاعدين الشهر الماضي مقالة عن تفكك البلاد والحاجة إلى التحرك لمنع ذلك، قبل أن تلوح مجلة "فالور اكتوريل" بنشر مقالة جديدة موقفة من ضباط مازالوا في الخدمة هذه المرة.

وتعتبر الخطوة خروجاً عن عرف عسكري يلتزم به الضباط سواء أكانوا في الخدمة أم في التقاعد/الاحتياط. وكانت المجلة الفرنسية نشرت في أبريل الماضي مقالاً أثار صدمة في البلاد ووقعه "حوالي عشرين جنرالاً ومئة ضابط رفيع المستوى وأكثر من ألف عسكري آخرين" ناشدوا فيه الرئيس إيمانويل ماكرون الدفاع عن